على خلفية ضعف الأوضاع الاقتصادية

الكويت: تراجع معدل التضخم بنهاية الربع الثاني وتوقعات ببقائه منخفضاً

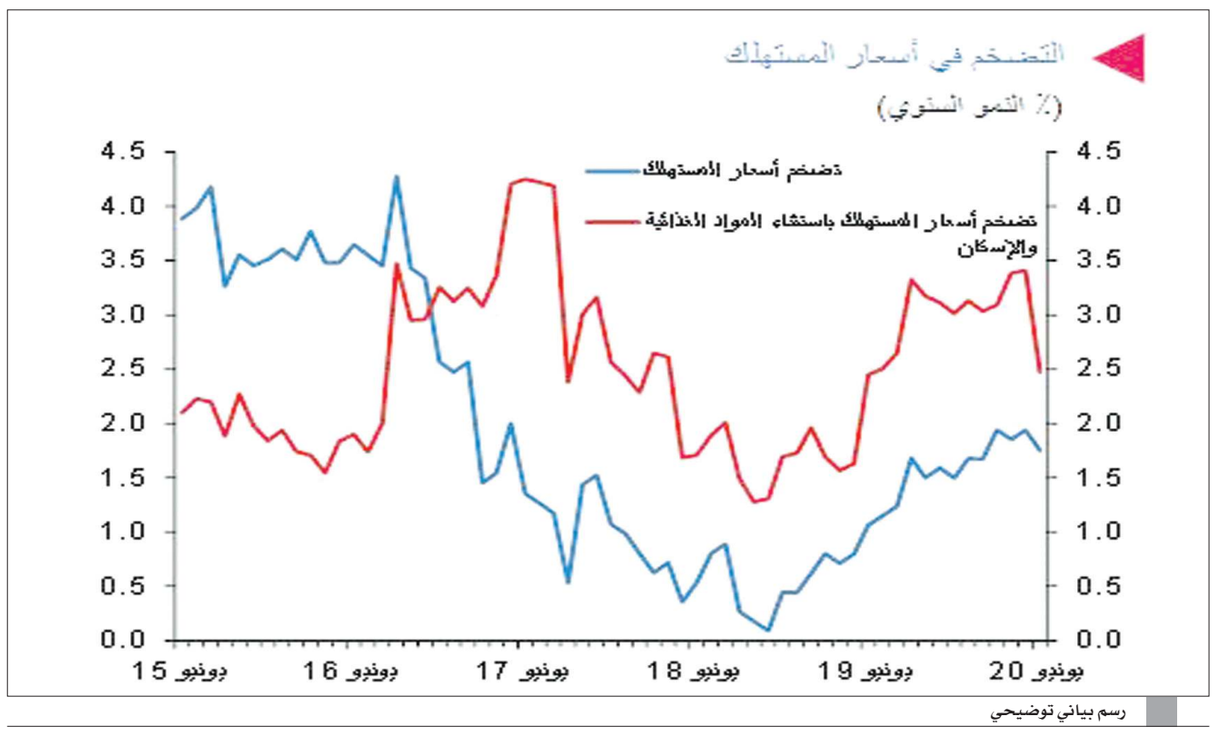

رسم بياني توضيحي

مكون التضخم	٪ المتوسط السنوي ٢٠١٨	٪ المتوسط السنوي ٢٠١٩	٪ النمو الشهري أبريل ٢٠٢٠	٪ النمو الشهري مايو ٢٠٢٠	٪ النمو الشهري يونيو ٢٠٢٠	٪ النمو السنوي أبريل ٢٠٢٠	٪ النمو السنوي مايو ٢٠٢٠	٪ النمو السنوي يونيو ٢٠٢٠
المواد الغذائية والمشروبات	٠.١	١.١	١.٦-	١.٣	١.٣	١.٣	١.٩	٣.١
التبغ والسجائر	١١.٥	٣.٧	١.٩	٠.٢	٠.٠	٣.١	٣.٣	٣.٣
الملابس والأحذية	٠.٥-	١.٣	٠.٧	٠.٣	٠.٥	٣.٥	٣.٤	٣.٢
خدمات المسكن	١.١-	٠.٦-	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٣-	٠.٣-	٠.٠
المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	٢.٠	٢.٦	٠.٤	٠.٢	٠.٣	٣.١	٣.١	٣.٤
الخدمات الصحية	١.٩	٢.٧	٠.١	٠.١	٠.٢	١.٩	٢.٣	١.٥
النقل والمواصلات	١.٣	٣.٤	٠.٠	٠.٠	٠.٢	٣.٦	٣.٧	٠.٢
الإتصالات	٣.٧	٥.١	٠.٣	٠.٠	٠.٤	٥.٤	٤.١	٣.٣
الثقافة والترويح	٤.١	٢.٨	٠.٢	٠.١	٠.١-	٣.٢	٣.٣	٠.٤
التعليم	١.٤	٢.٧	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢.٨	٢.٨	١.٧
المطاعم والفنادق	١.٧	٠.٧	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١.٣	١.٣	٠.٥
السلع والخدمات الأخرى	٣.٥	٠.٨	٠.٦	٠.٧	٠.٧	٤.٧	٥.٤	٥.٣
المؤشر العام	٠.٦	١.١	٠.١٠	٠.٣	٠.٣	١.٩	١.٩	١.٨
*التضخم باستثناء المواد الغذائية والمسكن	١.٩	٢.٤	٠.٣	٠.١	٠.٣	٣.٤	٣.٤	٢.٥

جدول يوضح التضخم في مؤشر أسعار المستهلك

- **تباطؤ معدل التضخم إلى 1.8 في المئة خلال يونيو متراجعاً من 1.9 في المئة خلال مايو**
- **هبوط أداء معظم المكونات الأساسية للتضخم يعوض ارتفاع تكاليف المواد الغذائية والسكن**
- **تراجع معدل التضخم «الأساسي» إلى 2.5% على خلفية ضعف معدلاته في قطاعات النقل والترفيه والضيافة**
- **توقعات ببقاء معدل التضخم الكلي منخفضاً في الفترة المقبلة في ظل ضعف المناخ الاقتصادي**

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين إلى 1.8% على أساس سنوي في يونيو 2020 مقابل 1.9% في مايو الماضي (إلا أنه ارتفع هامشياً بنسبة 0.3% على أساس شهري وربع سنوي). ويعزى تراجع معدل التضخم إلى تباطؤ أداء معظم المكونات الأساسية بما في ذلك النقل والترفيه والضيافة، والتي قابلها قفزة كبيرة في معدل تضخم كل من المواد الغذائية والسكن. كما تباطأ معدل التضخم "الأساسي"، الذي يستثني كل من المواد الغذائية والسكن، إلى 2.5% في يونيو – أدنى مستوياته المسجلة في عام واحد تقريباً – مقابل 3.4% في مايو و3.1% بنهاية الربع الأول من العام 2020. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه ووفقا للإدارة المركزية للإحصاء، كان أخذ العينات الإحصائية صعباً في يونيو نظراً لإجراءات الإغلاق لاحتواء تفشي جائحة كوفيد19– وتعليق الأنشطة الاقتصادية في ذلك الوقت، مما أثر على جودة البيانات.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية

قفز معدل تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 3.1% على أساس سنوي في يونيو – فيما يعد أعلى مستوياته المسجلة في أربعة أعوام – مقابل 1.9% على أساس سنوي في مايو و2.8% في مارس، وذلك على خليفة الزيادة الحادة في تكلفة المنتجات الطازجة، والتي نتجت عن اضطرابات جانب العرض بسبب تفشي الجائحة. وظل معدل تضخم أسعار المواد الغذائية العالمية منخفضاً نسبيا بنهاية الربع الثاني عند مستوى 0.7% على أساس سنوي، مما يشير إلى أن النمو الذي شهدته أسعار المواد الغذائية المحلية كان مدفوعاً بعوامل محلية وقد يكون قصير الأجل على أغلب الظن – في ظل تخفيف القيود المفروضة على التنقل خلال الفترات القادمة.

ومن جهة أخرى، يبدو أن تكاليف السكن تمكنت من كسر الاتجاه الانكماشي بعد أن شهدت استقراراً في يونيو. وعلى الرغم من أن معدل الانخفاض في إيجارات المساكن قد يبدو أنه وصل إلى مستويات القاع بعد سنوات من الأداء الضعيف على خلفية زيادة عرض الشقق، إلا أن القطاع قد يواجه موجة جديدة من التراجعات في الفترات المقبلة على خلفية ضعف النمو الاقتصادي وانخفاض الطلب على السكن في ظل إمكانية تراجع أعداد الوافدين.

المكونات الأساسية تفقد الزخم في الربع الثاني من العام

تباطأ معدل التضخم الأساسي في يونيو، إذ تراجعت معظم المكونات الأساسية بما في ذلك النقل (انخفض بنسبة 3.3% على أساس ربع سنوي ليصل إلى مستوى 0.2% على أساس سنوي) – مدفوعا بانخفاض أسعار تذاكر الطيران – وتراجع عنصر الترفيه (انخفض بنسبة 2.7% على أساس ربع سنوي ليصل إلى مستوى 0.4% على أساس سنوي) وعنصر الضيافة (انخفض بنسبة 0.8% على أساس سنوي ليصل إلى مستوى 0.5% على أساس سنوي). ويعزى تباطؤ تلك المكونات بصفة رئيسية للقيود التي تم فرضها على التنقل وإجراءات التباعد الاجتماعي الصارمة، لذا فإنه فمن المحتمل أن ترتفع تلك المعدلات تدريجياً على المدى المتوسط في ظل تخفيف الإجراءات سالفة الذكر. وبالفعل، تحسن معدل إنفاق المستهلكين في الكويت خلال شهر يوليو على خلفية الطلب المكبوت.

توقعات ببقاء معدل التضخم منخفضاً في العام 2020

تشير توقعاتنا إلى أن يظل التضخم ضعيفاً في العام 2020 نظراً للتداعيات الاقتصادية للجائحة. وعلى الرغم من استمرار بعض الآثار الناتجة عن اضطرابات سلاسل التوريد التي تؤدي إلى رفع تكلفة المواد الغذائية والسلع المعمرة، إلا أن مخاطر التطورات المعاكسة تهمين على آفاق النمو المستقبلي. وينطبق ذلك بصفة خاصة على قطاع السكن، حيث تتعرض الإيجارات لضغوط شديدة على خلفية مغادرة الوافدين للبلاد، كما يتأثر القطاع أيضاً بضعف الطلب الاستهلاكي وتراجع المعنويات بصفة عامة نتيجة للتداعيات المالية للجائحة واستمرار حالة عدم اليقين. إلا أن التضخم الأساسي قد يستعيد بعض زخمه خلال الفترات المقبلة في ظل تخفيف القيود المفروضة على التنقل وإجراءات التباعد الاجتماعي ومع انتعاش الإنفاق الاستهلاكي إلى حد ما.

مع زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية

بنك «الإثمار» يواصل تسجيل نمو مستقر خلال النصف الأول من العام

أعلن بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة)، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، عن نتائجه المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020.

صرح بذلك رئيس مجلس إدارة بنك الإثمار، الأمير عمرو الفيصل في أعقاب مراجعة وموافقة مجلس الإدارة على النتائج المالية الموحدة.

وتظهر النتائج المالية لبنك الإثمار تسجيل صافي خسارة خاصة بالمساهمين لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 بلغت 2.03 مليون دينار بحريني، وهي نتائج أقل بنسبة 196 في المائة مقارنة بصافي ربح بلغ 2.11 مليون دينار بحريني للفترة نفسها من عام 2019. وتعود هذه الخسارة إلى الآثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة فيروس كوفيد–19 العالمية والتي تضمنت من بين أمور أخرى اتخاذ مخصصات انخفاض القيمة.

وفي المجمل، تظهر النتائج المالية للبنك صافي ربح لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 بلغ 0.21 مليون دينار بحريني، أي أقل بنسبة 95 في المائة مقارنة بصافي ربح بلغ 4.10 مليون دينار بحريني سجل في الفترة نفسها من عام 2019.

الأمير عمرو الفيصل

أحمد عبدالرحيم

وقال الأمير عمرو الفيصل: "بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة بنك الإثمار، يطيب لي أن أعلن بأنه على الرغم من التحديات غير المسبوقة المتمثلة في الجائحة العالمية، إلا أن البنك يواصل تحقيق النمو في أعماله الأساسية في التجزئة المصرفية. وقد تضمن ذلك تعزيز خدمات البنك عبر الإنترنت وبنيته التحتية الرقمية، بالإضافة إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة من أجل تحسين تجربة العملاء المصرفية الإسلامية".

وأضاف "إن ذلك يمهد الطريق لتحقيق نمو متسارع في المستقبل عندما تعود الأسواق إلى طبيعتها. وعلى الرغم من أن البنك لم يسجل أرباحاً خاصة بالمساهمين خلال هذه الفترة، إلا أنه سجل صافي ربح للفترة ويواصل إثبات تمتعه بمرونة كبيرة لمواجهة ظروف وتحديات صعبة. وعلى سبيل المثال، فقد واصلت محفظة ودائع العملاء في النمو رغم الظروف الاقتصادية المتقلبة، وهذا دليل قوي على ثقة السوق في بنك الإثمار".

إن إجمالي الإيرادات لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 قد بلغت 93.25 مليون دينار بحريني، أي ارتفعت بنسبة 18 في المائة مقابل 79.19 مليون دينار بحريني إجمالي إيرادات سجلت في الفترة نفسها من عام 2019، ويعود ذلك إلى زيادة الدخل الأساسي، خاصة حصة البنك من الدخل الذي حصل عليه كمضارب. وكان الدخل التشغيلي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 قد بلغ 50.18 مليون دينار بحريني، أي ارتفع بنسبة 24 في المائة مقابل 40.36 مليون دينار بحريني سجل في الفترة نفسها من عام 2019.

وقد ظل إجمالي الموجودات في بنك الإثمار مستقراً عند 2.99 مليار دينار بحريني كما في 30 يونيو 2020، أي زيادة أسمية بنسبة 0.4 في المائة مقابل 2.98 مليار دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2019.

وكان إجمالي حقوق المساهمين قد بلغ 61.68 مليون دينار بحريني كما في 30 يونيو 2020، أي انخفض بنسبة 22 في المائة مقابل 79.17 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2019، وذلك نتيجة خسارة التعديل لمرة واحدة المتعلقة بتأجيل أقساط العملاء لمدة ستة أشهر لمساعدتهم على تجاوز الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كوفيد19– بشكل رئيسي.

إن إجمالي حقوق الملكية الموحدة كما في 30 يونيو 2020 أقل من 100 مليون دينار بحريني وهو الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي ويعمل مجلس الإدارة على إصدار رأس مال إضافي من الفئة الأولى (AT1) يقدر بحدود 67 مليون دينار بحريني لتعزيز حقوق الملكية الموحدة للبنك وتلبية المتطلبات التنظيمية. كما يقوم البنك حالياً بالعمل على الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

وعلى الرغم من تحديات ظروف السوق، فإن محفظة أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة نمت لتصل إلى 1.17 مليار دينار بحريني كما في 30 يونيو 2020، أي ارتفع بنسبة 10.4 في المائة مقابل 1.06 مليار دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2019. كما نمت محفظة الحسابات الجارية للعملاء لتبلغ 595.99 مليون دينار بحريني كما في 30 يونيو 2020، أي ارتفعت بنسبة 4 في المائة مقابل 572.47 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020.

ومن جهته، قال الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار أحمد عبدالرحيم: "إن النمو في ودائع العملاء، خاصة خلال هذه الأوقات الصعبة، يعكس ثقة العملاء في البنك ويؤكد على أن الجهود المبذولة لنكون قريبين جداً من عملائنا تؤتي ثمارها بالفعل".

وأضاف عبدالرحيم: "إن بنك الإثمار يسعى ليصبح أفضل بنك تجزئة إسلامي. وللمساعدة على تحقيق هذه الرؤية المشتركة، فإننا نستثمر الكثير من الوقت والمال والجهد لتعزيز منتجاتنا وخدماتنا بشكل متواصل ولنكون قريبين جداً من عملائنا لتعزيز تجربتهم المصرفية".

وأردف عبدالرحيم قائلاً: "إن هذا التزام نأخذه على محمل الجد ونواصل الاستثمار فيه على الرغم من تحديات ظروف السوق. وتماشياً مع جهودنا المستمرة لتشجيع العملاء على إجراء معاملاتهم المصرفية عبر الإنترنت، وكجزء من استراتيجيتنا في التحول الرقمي الحاصلة على جائزة، قام البنك مؤخراً بإطلاق تطبيق جديد كلياً للهواتف النقالة. إن التطبيق، والذي تم تصميمه خصيصاً لتعزيز تجربة العملاء المصرفية عبر الإنترنت مع تقليل الحاجة لزيارة الفروع، يسمح للمستخدمين بفتح حساب مباشرة من هواتفهم النقالة. وبعد إطلاق التطبيق، أصبح في إمكان المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين الآن فتح حساب جديد بأمان في بضع دقائق من خلال تحميل تطبيق بنك الإثمار بكل سهولة دون الحاجة لزيارة الفروع".

وفي شهر يونيو الماضي، وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي الملحوظ بسبب جائحة فيروس كوفيد19– العالمية، أعلن بنك الإثمار عن افتتاح فرعه الجديد في مدينة حمد، حيث تم نقل فرع الهملة إلى موقع أفضل جديد يسهل الوصول إليه مع توفر المزيد من مواقف السيارات.

وفي وقت سابق من العام الجاري، قام بنك الإثمار بإطلاق خدمة جديدة بالتعاون مع ماستركارد تسمح لعملاء بنك الإثمار بتحويل الأموال من البحرين إلى دول مختلفة في أنحاء العالم تقريباً بشكل فوري. إن الخدمة، التي سميت I t h m a a r S E N D، يتم تقديمها للعملاء من منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية لبنك الإثمار. وتوفر الخدمة للعملاء طريقة آمنة وسهلة وسريعة لتحويل الأموال للخارج من جميع أنحاء العالم من خلال استخدام أجهزة الهواتف النقالة أو الأجهزة اللوحية "التابلت" أو أي جهاز موصل بشبكة الإنترنت. كما قام البنك مسبقاً بالإعلان عن أن العملاء يمكنهم مراسلة مركز اتصالات بنك الإثمار على رقم 13303030 لطلب معلومات عبر تطبيق الواتساب عن منتجات وخدمات البنك، بالإضافة إلى غيرها من الاستفسارات العامة.

إن إصرار البنك وتركيزه الواضح على الأعمال المصرفية الأساسية يضع أساساً مستقراً له مع تمهيد الطريق لتحقيق نمو مستمر. وقد أدى ذلك إلى حصول بنك الإثمار على جوائز رئيسية تعكس قدرته على أن يكون في الصدارة محلياً وإقليمياً وتؤكد على أهمية مبادراته الرقمية.

ففي ديسمبر 2019، حصل بنك الإثمار على جائزة "البنك الإسلامي الأسرع نمواً في الفنتك" وذلك في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية (WIBC). وقد قام بتسليم الجائزة محافظ مصرف البحرين المركزي السيد رشيد محمد المعراج في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية. ووفقاً لمنظمي المؤتمر، فإن جوائز الأداء التي يتم تقديمها في المؤتمر هي جوائز مرموقة يتم منحها إلى أفضل المؤسسات المالية الإسلامية حسب مجموع النقاط على الأداء مقابل عدة معايير عالمية وإقليمية. وقد حصل على الجوائز المؤسسات المالية التي سجلت أعلى النقاط في المعايير العالمية والإقليمية.